بناء الانسان المصري

- تقاس ثروة الأمم برأسمالها البشري، لذا يعد الاستثمار في التعليم وتنمية البشر هو أجدى أنواع الاستثمار، ليس لارتفاع عائده الاقتصادي بل لتأثيره الإيجابي على تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام.
- تدرك الحكومة أهمية تعزيز القيم الإيجابية وترسيخ الهوية الثقافية والعلمية في المجتمع المصري، لبناء أمة واحدة متماسكة ومتضامنة.
- الالتزام ببناء نظام تعليمي حديث ومتطور، يراعي بناء الشخصية القادرة على الابتكار والابداع وريادة الأعمال واكتساب المعارف الحديثة.
- أن كفاءة مخرجات التعليم تقاس بمدى توافقها مع متطلبات التنمية وإحتياجات سوق العمل.
- أن التوجه نحو تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل، يعكس قناعة الحكومة بضرورة إتاحة الخدمات الصحية للمواطنين كافةً، وتيسير حصولهم عليها.
- تسليماً بأهمية التعليم والصحة، تلتزم الحكومة بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية ذات الصلة، بتوفير الاعتمادات المالية المحددة.

بناء الإنسان المصري

تُقاس الثروة الحقيقية للأمم برأسمالها البشري. ولذا، كان الاستثمار في تنمية رأس المال البشري هو أجدي أنواع الاستثمار ليس لارتفاع عائده الاقتصادي والاجتماعي فحسب ولكن لاستدامته في الزمن الطويل.

ولنا في تجارب الدول المتقدمة دروس مُستفادة حيث أدركت هذه الدول – منذ عهود طويلة مضت – أهمية الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب والتعلّم والابتكار قبل الاستثمار في رأس المال المادي (العيني)، بل إن ما نشهده اليوم من تراكم معرفي ومعلوماتي ما هو إلا حصيلة الاستثمار في تنمية البشر، وحصاد ما أُنفق في هذا الخصوص لسنوات طويلة مضت.

وإيماناً بذلك، فقد جاء في مقدمة الأهداف الاستراتيجية لبرنامج عمل الحكومة هدف "بناء الإنسان المصري". ويُقصد بذلك "تكوين الشخصية المصرية السوية القادرة علي التفاعل الإيجابي مع الأحداث والمستجدات، والإدراك الواعي بتوابعها الراهنة والمحتملة، وكذا التأثير الفاعل في الظروف المحيطة".

ومثل هذه الشخصية السوية، تتمتع بسمات عديدة أبرزها الرغبة القوية في الإنجاز وإثبات الذات، والإصرار علي التفوق والنجاح، وتخطي العقبات والأزمات. ولذا تتسم الشخصية السوية بالطموح وعدم الاستكانة، كما تتوفر فيها سمات المواطنة الجيدة، مثل الحق في التعبير واحترام الرأي الآخر، والحق في المشاركة المجتمعية الفاعلة، والالتزام بأداء الواجبات وبصون الموارد الطبيعية وحفظ المال العام، وغيرها.

ومن هذا المنطلق، كان حرص برنامج الحكومة علي تبني البرامج التنفيذية التي من شأنها استنفار الجهود التي تُرسّخ الهوية الثقافية والحضارية للمواطن المصري، وتلك التي تؤكد هويته العلمية وقدرته علي الإبداع والتجديد والابتكار، فضلاً عن تحسين التكوين البدني، والظروف الصحية والبيئية بما يتوافق والبناء السليم والشامل للإنسان المصري.

ويوضح الشكل رقم (٧) الصورة الكلية للبرامج الداعمة لهدف بناء الإنسان المصري والتي سنعرض محتوى كل منها على حدة في الفقرات التالية.

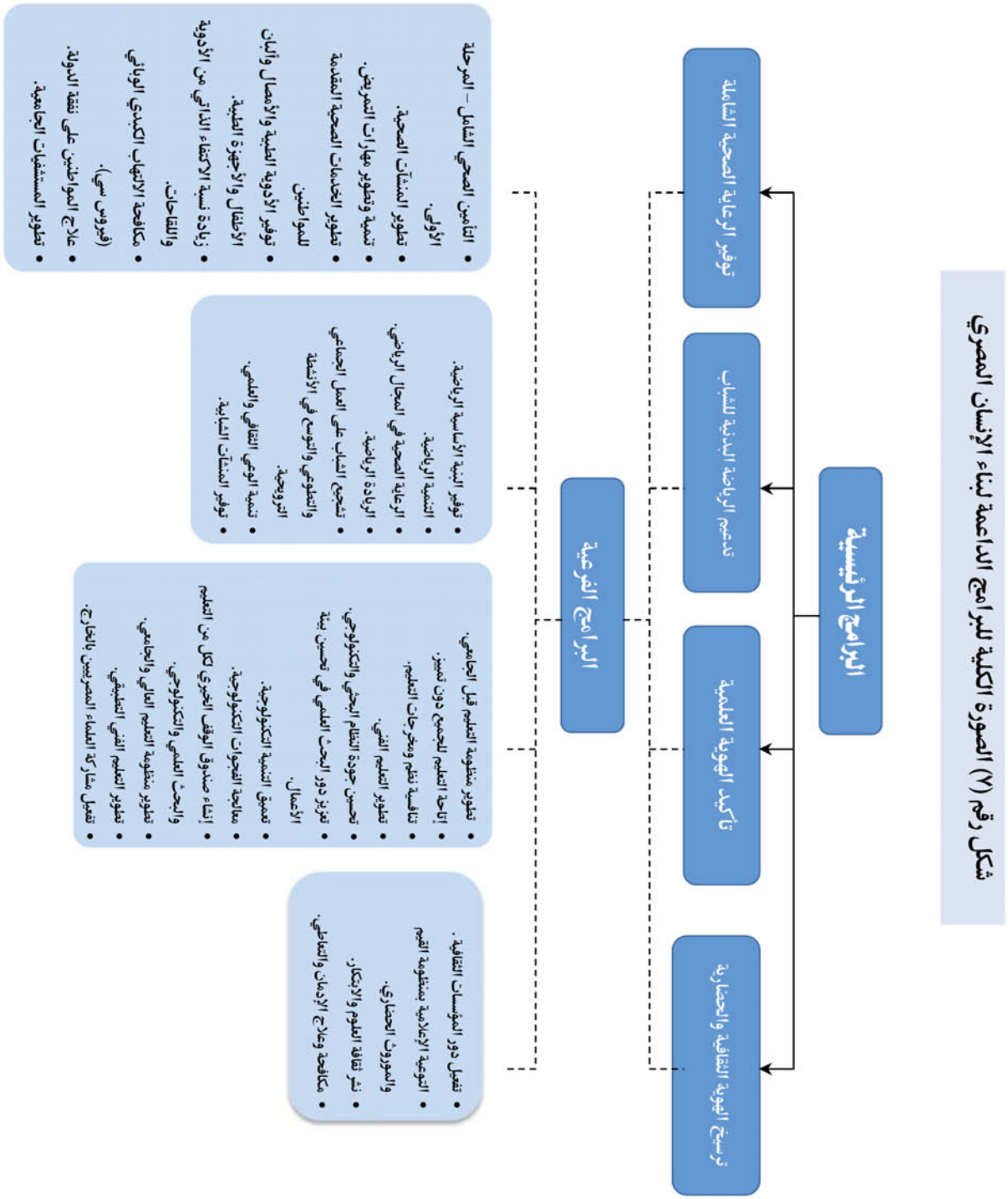

البرنامج الرئيسي الأول: ترسيخ الهوية الثقافية والحضارية

يضم هذا البرنامج عِدَّة برامج فرعية تركز على التنشئة الثقافية لكل فئات المجتمع، وتعزيز القدرات التنافسية للصناعات الثقافية، مثل الحرف التراثية والفنون البصرية والاستعراضية، والتوعية الإعلامية بمنظومة القيم الثقافية والموروثات الحضارية.

البرنامج الفرعي الأول: تفعيل دور المؤسسات الثقافية

تبلغ التكلفة الإجمالية لتنفيذ هذا البرنامج خلال الأربع سنوات القادمة نحو ١٢,٤ مليار جنيه، منها تكلفة استثمارية حوالي ٣,٥ مليار جنيه. ويوضح الملحق رقم (١٣) مؤشرات أداء برنامج تفعيل المؤسسات الثقافية، وتستهدف الحكومة من خلاله تحقيق ما يلي:

- **تعزيز القيم الإيجابية في المجتمع**: خاصةً القيم الشخصية والقيم الإيجابية في العلاقة بالآخر، وتعزيز قيم الهوية الوطنية، بهدف بناء شخصية المواطن المصري، لكي يكون إيجابياً وعضواً فاعلاً ومؤثراً في بناء اجتماعي متماسك، وتفعيل القيم الإيجابية مثل الصدق والطموح والسعي للنجاح في الحياة والإنجاز والدقة في العمل، علاوة على تعزيز الهوية الوطنية المشتركة من خلال مواطنين قادرين على بناء أمة واحدة متماسكة ومتضامنة تضم الجميع في دولة قوية قادرة على تحقيق التقدم، وذلك من خلال الأنشطة الثقافية والندوات وورش العمل التي تستهدف الحكومة تنفيذها.
- **تنمية الموهوبين والنابغين والمبدعين**: ليكونوا مصدر قوة مضافة لمصر اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، وقاطرة تقود مصر في السنوات القادمة إلى تحقيق التقدم والريادة والمنافسة إقليميا وعالمياً، وذلك من خلال تنظيم المسابقات والجوائز الثقافية والفنية وفى العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونشر مراكز اختبار الموهبة والنبوغ في مجالات الفنون والآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ومراكز رعاية الموهوبين والنابغين والمبدعين، إضافة إلى نشر ثقافة تعزيز الموهبة والنبوغ والإبداع في المجتمع، وتفعيل التعاون مع

منظمات المجتمع المدني في رعاية وتشجيع الموهوبين (نموذج التعاون مع مؤسسة مصر الخير).

- العدالة الثقافية: بهدف تعزيز المشاركة الثقافية للجميع على قدم المساواة بما يحول دون استبعاد أي فئة اجتماعية والحد من أي حواجز اجتماعية وثقافية واقتصادية ودينية وجسدية تحول دون تمكين كافة فئات المجتمع من المشاركة الفعالة في العمل الثقافي بكافة مراحله، وذلك من خلال تدشين مشروع (الثقافة للجميع)، الذي يشمل نشر المكتبات المتنقلة وأنشطة مكتبة الأسرة والقراءة للجميع، وتطوير معارض الكتاب المتنقلة في كل مكان، والقوافل الثقافية المتكاملة، وتعزيز التواصل الثقافي مع المصريين في الخارج.

وكذلك التمكين الثقافي لذوي القدرات الخاصة، بإعادة تأهيل المؤسسات الثقافية لتمكين المعاقين من المشاركة الثقافية، ونشر ثقافة احترام حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة من المعاقين.

- تحقيق الريادة الثقافية (قوة مصر الناعمة): بهدف تنمية دور مصر الثقافي على الساحة الدولية والإقليمية، بأن تصبح البيئة الثقافية المصرية حاضنة لكل الإبداعات الفنية والفكرية والثقافية والأدبية من كل أنحاء العالم، وذلك من خلال تطوير المهرجانات والمسابقات الدولية، والانفتاح على الثقافات المختلفة، عن طريق تدشين المشروع القومي للترجمة من وإلى اللغة العربية، ومشروع التبادل الثقافي والفني بين مختلف دول العالم، ومشروع التمثيل الدولي في الفعاليات والمهرجانات الدولية.

- تطوير المؤسسات الثقافية: من خلال تمكين الشباب لقيادة العمل الثقافي، ومعالجة الفجوة الجغرافية في توزيع المؤسسات الثقافية للوصول إلى المناطق النائية والمناطق الحدودية والفئات الفقيرة، وإنشاء شبكة بنية معلوماتية ورقمية متكاملة، وإطلاق بوابة ثقافية تفاعلية ورقمية على شبكة الإنترنت للوصول عالي قطاعات عريضة من المستخدمين داخل مصر وخارجها، ومشروع أطلس المواقع الثقافية.

- **حماية وتعزيز التراث الثقافي:** بهدف الاهتمام بالتراث الثقافي المصري بروافده المختلفة الفرعونية والقبطية والإسلامية والعربية وغير ها من الروافد التاريخية التي أثرت المكون الحضاري لمصر، وذلك من خلال تدشين مبادرة "تراثك أمانة"، ودمج التراث في مناهج التعليم، ورقمنة التراث الثقافي.

- **دعم الصناعات الثقافية:** لتشجيع وحماية الإنتاج الثقافي من خلال تهيئة بيئة محفزة لنمو الصناعات الثقافية تكفل لها الحماية وتتيح القنوات التسويقية والتمويلية المختلفة اللازمة لنموها وتوسيع دائرة تأثيرها، من خلال إنشاء الشركة القابضة للصناعات الثقافية وتطوير صناعة الكتب وتطوير مدينة السينما بأرض مدينة الفنون بالهرم، وتطوير الصناعات الحرفية والتراثية.

- **الإصلاح التشريعي:** من خلال مراجعة عدد من القوانين، بهدف تحقيق السياسات الثقافية الجديدة وبما يجعل منظومة العمل الثقافي متكاملة ومترابطة وفعالة، أبرزها القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحفاظ على الوثائق الرسمية للدولة وتنظيم أسلوب نشرها بحيث يتم تغليظ عقوبة الإفصاح غير المصرح له، والقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٩ بفرض ضريبة مقابل دخول المسارح وغيرها من محال الفرجة والملاهي بحيث يتم تخفيف الأعباء الضريبية على الصناعات الثقافية وتضمين الجمعيات الغير هادفة للربح التي يكون نشاطها الأساسي دعم وتنمية الثقافة والفنون والآداب بالإعفاء الضريبي المنصوص بالقانون في إقامة الحفلات، وقانون المطبوعات رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بحيث يتم تسهيل شروط الإصدار، والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة لتعزيز حرية التعبير، وقانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ لضمان حرية التعبير، وقانون الملكية الفكرية لضمان حماية الصناعات الثقافية وتعديل بند السقوط في الملك العام لمنتجات السينما والتليفزيون.

البرنامج الفرعي الثاني: التوعية الإعلامية بمنظومة القيم والموروث الحضاري

تؤكد الحكومة أن منظومة القيم الاجتماعية تُعد من أقوى ما تُبنى به المجتمعات، وأن هناك علاقة وثيقة تربط بين المنظومة الإعلامية ومنظومة القيم. وفي هذا السياق، يستهدف برنامج الحكومة ما يلي:

- تفعيل دور الإعلام في نشر القيم الإيجابية والأنماط السلوكية الحميدة والبناءة والتي تفرز روح المشاركة والتعاون والمحبة في المجتمع، وتنبذ الممارسات الخاطئة وأعمال العنف والعدوان التي تَحُث على الحقد والكراهية.
- تنظيم الفتاوى الدينية في كافة أجهزة الإعلام ومتابعة مدى الالتزام بقوائم الفتوى التي يحدّدها الأزهر الشريف ودار الإفتاء المصرية.
- إلزام المؤسسات الإعلامية بتطبيق نُظم للمشاهدة المسبقة لإحكام الرقابة على البرامج.
- تفعيل العمل بلائحة الجزاءات الصادرة عن المجلس الأعلى للإعلام على كل شاشة أرضية أو فضائية خاصة أو عامة تتجاوز الآداب العامة وقيم المجتمع، وسحب الترخيص في حالة تكرار التجاوز ثلاث مرّات خلال ستة أشهر.

البرنامج الفرعي الثالث: نشر ثقافة العلوم والابتكار

يهدف هذا البرنامج إلي نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتهيئة بيئة مُشجعة للبحث العلمي والتعليم الإبداعي، وذلك من خلال استحداث وتطوير بعض البرامج والمشروعات والحملات والبرامج القومية التي تتواكب مع التكنولوجيا، وتتلاقي ومتطلبات الشباب والنشء. وتتمثل أهم مكونات البرنامج في الآتي:

- مواصلة برنامج جامعة الطفل بمشاركة المحافظات المصرية و٣١ جامعة حكومية وخاصة. وقد شارك في دورات الثلاث سنوات السابقة (٢٠١٥ – ٢٠١٧) نحو عشرة آلاف طالب.
- تفعيل برامج أكاديمية الشباب المصرية للعلوم، والتوسع في المعارض الدولية للابتكارات، وفي تطوير إنشاء متاحف للعلوم في طنطا وسوهاج والوادي الجديد، وإعداد الأفلام والمسلسلات والمواد التعليمية المبتكرة والمسلسلات ثلاثية الأبعاد، مثل مسلسل الأزهر ومسلسل نور.

البرنامج الفرعي الرابع: مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي

تولي الحكومة أهميَّة قصوى لقضية مُكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، وتستهدف تنفيذ برنامج طموح في هذا الشأن تبلغ تكلفته التقديرية حوالي ٢٥٠ مليون جنيه يعمل على تنفيذ ما يلي:

- تكثيف أنشطة التوعية بخطورة الإدمان وتعاطي المخدرات، ومن المستهدف أن يستفيد من هذه الحملات حوالي ١,٢ مليون شاب بحلول عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنةً بحوالي ٦٥٠ ألف شاب حاليًا (٢٠١٨/١٧).
- زيادة عدد مراكز العلاج من الإدمان والتعاطي من ١٩ مركزاً إلى ٣٠ مركزاً.
- تهيئة بيئة ١٥ ألف مؤسسة تعليمية لتصبح مناهضة لتعاطي المُخدرات.
- تعظيم دور خمسة آلاف مؤسسة شبابية ورياضية وثقافية، وحوالي عشرة آلاف مؤسسة دينية في مواجهة ممارسات التدخين وتعاطي المخدرات.

البرنامج الرئيسي الثاني: تأكيد الهوية العلمية

البرنامج الفرعي الأول: تطوير منظومة التعليم قبل الجامعي

اتفاقاً ورؤية استراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ في مجال التعليم، يتبنى برنامج الحكومة الأهداف الاستراتيجية الثلاثة التالية:

- تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية.
- إتاحة التعليم للجميع دون تمييز.
- تحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم.

(أ) <u>تأهيل المدارس للاعتماد:</u>

يهدف البرنامج إلى حصول مؤسسات التعليم قبل الجامعي على الاعتماد من هيئة ضمان جودة التعليم والاعتماد NAQAEA، وذلك من خلال الالتزام بتطبيق المعايير المعلنة، وتستهدف

الحكومة حصول نسبة من المؤسسات التعليمية تقدر بـ ٨٪، ١٥٪، ٣٥٪، ٥٠٪ على الاعتماد التربوي من إجمالي المدارس الراهنة، وذلك من خلال سنوات الأعوام الأربعة القادمة بدءاً من ٢٠١٩/١٨ على التوالي.

ولبلوغ هذه النسب، سوف يتم توفير ٤٥٠ كادراً مؤهلاً لدعم المؤسسات التعليمية، هذا بالإضافة إلى تنمية قدرات عدد ٣٠٠ قيادة تعليمية على معايير الجودة. أما على مستوى العاملين بإدارات الجودة بالمديريات والإدارات التعليمية، فمن المزمع تنمية قدرات عدد ٢١٠٠ كادر على مدار سنوات البرنامج الأربع.

(ب) تطوير المناهج التعليمية، والكتاب المدرسي، ونظم التقويم:

سوف يتم التركيز على مناهج كلٍ من الرياضيات والعلوم واللغات بجميع المراحل، مع تطوير التعامل مع اللغات من حيث التناول وأساليب التوصيل إلى المتعلمين، وتوظيف التكنولوجيا في هذا المجال، مع تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد التعليمية المتاحة، وخاصة بنك المعرفة المصري EKB، كما يتم التركيز بشكل خاص على تنمية قدرات التفكير، وحل المشكلات، ومهارات وقدرات العمل الجماعي.

وفيما يخص تطوير الكتاب المدرسي، سوف يتم المراجعة المستمرة لجميع الكتب القائمة من حيث المحتوى، والتصميم، مع توفير البدائل الأكثر اقتصاداً له كإتاحتها على موقع الوزارة، أو على اسطوانات مُدمجة، وتحويل كتب بعض المواد الدراسية إلى كتب تفاعلية إلكترونية لجميع المواد الدراسية بجميع المراحل، مع التركيز على مرحلة التعليم العام الثانوي والفني.

وفيما يتعلق بتطوير نظم التقويم، فسوف يتم من خلال تطوير فلسفة التقويم وأساليب التقويم وأدواته ما بين تقويم شامل، وتقويم قومي مقنن، وتقويم إلكتروني.

ومن أجل ضمان موضوعية الحكم على جودة نواتج تعليم الخريجين بمراحل التعليم، تعتزم الحكومة المشاركة في الدورات القادمة من الدراسات / المسابقات الدولية لتقييم أداء الطلاب بمراحل التعليم، ومنها مسابقتي الرياضيات والعلوم (TIMSS) ومدى تقدم القراءة (PIRLS).

(ج) تحسين الأوضاع المهنية والاجتماعية والمالية للمعلمين وهيئات التدريس:

ويتأتى ذلك بالتوسع في برنامج "المعلمون أولاً" بواقع ٥٠٠ ألف فرصة تدريبية سنويًا بما يُغطي نسبة ٨٠٪ من المعلمين بنهاية البرنامج (٢٠٢٢/٢١)، وتأكيداً لتطوير وضمان جودة العملية التعليمية، تعتزم الحكومة البدء في منح تراخيص مزاولة للمعلمين، ويبدأ تفعيل هذا المجال بوضع معايير لمزاولة المهنة في عام ٢٠١٩/١٨، على أن يتم البدء الفعلي للتطبيق في عام ٢٠٢٠/١٩، ويحصل عدد (١٥٠٠٠) معلم على الرخصة في عام ٢٠٢١/٢٠، ويرتفع العدد ليصل إلى ٤٠٠ ألف معلم حاصل على ترخيص مزاولة المهنة في عام ٢٠٢٢، كما تعتزم الحكومة العمل على زيادة إنتاجية المعلمين، وذلك من خلال إنشاء نظام يربط الحافز والأجر بالأداء.

(د) تطوير البنية التكنولوجية بالتعليم قبل الجامعي:

سوف يتم توفير معامل حاسب آلي للمدارس بالتعليم الأساسي لتصل إلى معدل ١:١ خلال سنوات البرنامج، بالإضافة إلى تجهيز فصول هذه المدارس بالأجهزة الإلكترونية لما يقرب من ٨٥ ألف فصل.

أما فيما يخص التعليم الثانوي العام، فسوف يتم تزويد عدد ٢٥٠٠ مدرسة بشبكات لاسلكية وسلكية متطورة وربطها بشبكة الإنترنت وتوزيع أجهزة إليكترونية تعليمية على الطلاب والمعلمين سنويًا، بما يُمكنهم من ممارسة عمليات التعليم والتعلم وفق مستهدفات النظام التعليمي الجديد.

وبالنسبة للتعليم الفني، فسوف يتم تزويد المدارس الفنية (١٨ ألف فصل) بالأجهزة التكنولوجية المتقدمة. ومن ناحية أخرى، من المستهدف تدريب عدد ١١٠ ألف معلم خلال الأربع سنوات على كيفية تحقيق الاستغلال الكامل للمتاح من تكنولوجيا في العملية التعليمية، فضلاً عن توفير برامج تدريبية لعدد ١٦٠ ألف كادر في مجال إنتاج البرمجيات وقواعد البيانات والإنترنت.

(هـ) التصدي لمشكلة الأمية:

تهدف الحكومة محو أمية (٨) ملايين أمي خلال سنوات البرنامج الأربع، وذلك بواقع محو أمية مليوني دارس على أساس سنوي لتنخفض نسبة الأمية (١٥-٣٥ سنة) إلى ١٥٪ عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنةً بنحو ٢٩٪ في العام الأول من البرنامج.

تعتزم الحكومة الاعتماد في هذا الشأن على جهود عددٍ من الجمعيات الأهلية النشطة في هذا المجال، كذلك تشجيع الجامعات وجميع الجهات الحكومية، والقطاع العام، وقطاع الأعمال، والقطاع الخاص على أداء دورهم المجتمعي في هذا المشروع القومي الكبير.

ويوضح الملحق رقم (١٤) مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة ببرنامج تحسين الجودة للتعليم قبل الجامعي.

البرنامج الفرعي الثاني: إتاحة التعليم للجميع دون تمييز

سوف تركز الحكومة خلال الفترة المقررة لعمل برنامجها على زيادة عدد المدارس أو الفصول المنشأة، سواء من خلال آليات التمويل الحكومي أو بالمشاركة مع القطاع الخاص. وسوف تعمل الحكومة على توفير ما يقرب من ٧٥٪ من حجم الاحتياج الكلي من الفصول المدرسية (٢٠٠ ألف فصل مدرسي، بواقع ٥٠ ألف فصل على أساس سنوي)، مع التركيز على المناطق الأكثر احتياجاً والمحرومة، وعلى تحقيق العدالة الجغرافية في توزيعها.

ومن ناحيةٍ أخرى، سوف تركز الحكومة على زيادة فصول رياض الأطفال لرفع معدل القيد الإجمالي بها إلى ٣٣,٤٪ في عام ٢٠١٩/١٨ وليصل المعدل إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٢٢/٢١.

وتستهدف الحكومة إسناد ٤٠٪ من حجم المنشآت التعليمية السنوية المستهدفة إلى القطاع الخاص (٢٠ ألف فصل دراسي على أساس سنوي). وتحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في تقديم الخدمة، فسوف تعمل الحكومة على تعزيز واستمرار تحقيق الإنجازات الحالية في هذا الشأن، حيث لا يوجد أي مظهر من مظاهر التحيز للبنين على حساب الفتيات في جميع المؤسسات التعليمية. أما على مستوى الإتاحة والعدالة الجغرافية، فسوف تسعى الحكومة إلى تقارب المؤشرات بين المناطق من حيث مستوى الخدمة وكثافتها.

ولزيادة القدرة الاستيعابية للفئات الخاصة من المتعلمين، سيتم التوسع في المراكز الداعمة للموهبة والتفوق ونشرها في محافظات الجمهورية، ومن المزمع زيادة هذه المراكز من ٢٤ مركزاً في عام ٢٠١٩ ليصبح عددها ٤٠ مركزاً بنهاية عام ٢٠٢٢.

أما فيما يخص التوسع في فرص التعليم المتاحة أمام المتفوقين، فستعمل الحكومة على نشر المدارس الداعمة لتعليم المتفوقين في مجالات العلوم والرياضيات والتكنولوجيا والمعروفة باسم STEM ليصل عدد هذه المدارس إلى ١٤ مدرسة في عام ٢٠١٩/١٨، ويصبح معدل الإتاحة لهذه المدارس ١:١، على الأقل بنهاية البرنامج عام ٢٠٢٢/٢١ (أي ٢٧ مدرسة).

وفي إطار حرص الحكومة على توفير نظام تعليمي مُتميز بمعايير عالمية وهوية مصرية، من المستهدف التوسع في إنشاء مدارس النيل (٢٢ مدرسة جديدة خلال برنامج الحكومة) والتي تؤهِّل خريجيها من الالتحاق بالجامعات الدولية، بحيث يصل عددها بنهاية البرنامج إلى ٣٠ مدرسة مُقارنة بثمان مدارس حالياً (٢٠١٨/١٧).

وفي ذات السياق، تستهدف الحكومة التوسع في إنشاء المدارس اليابانية، بإنشاء ١٠٠ مدرسة جديدة تطبق التجربة اليابانية في التعليم، والتي يراعى من خلالها تصميم المناهج بهدف "التنمية الشاملة للطفل" من خلال ثلاث ركائز أساسية " القاعدة الأكاديمية الصلبة، والصحة الجسمانية، والشخصية السوية". فضلاً عن تجهيز وتطوير عدد ١١٢ مدرسة قائمة لتطبيق التجربة اليابانية (١٢ مدرسة حالية)، وذلك بإجمالي تكلفة تطوير تتجاوز ٦,٥ مليار جنيه.

وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً لبرنامج رعاية وتعليم الفئات ذات الاحتياجات الخاصة؛ حيث ستعمل على إنشاء مركز نموذجي مصاحب لمدرسة التربية الخاصة بمحافظة الجيزة (٦ أكتوبر) يهدف إلى تقديم خدمات متكاملة وتوفير منظومة للبحث العلمي والتدريب تحقق معايير الجودة المستهدفة، وفتح ١٦٠٠ فصل دراسي لذوي الإعاقة البصرية والسمعية؛ وذلك خلال سنوات البرنامج الأربع، وبواقع ٤٠٠ فصل / سنة، وكذلك سوف يتم توفير ٣٠٠ غرفة مصادر سنوياً للمتعلمين بمدارس الدمج، وتوفير برامج تدريبية لنحو خمسة آلاف أخصائي أو معلم على التعامل مع ذوي الإعاقات البسيطة بمدراس الدمج.

ومن أجل ضمان جودة الإنفاق على التعليم، سوف تستمر الحكومة في تطبيق وتطوير موازنة البرنامج والأداء التي بدأ العمل بها خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.

ويوضح الملحق (١٥) مؤشرات قياس الأداء التفصيلية لكافة برامج التعليم قبل الجامعي.

البرنامج الفرعي الثالث: تنافسية نظم ومخرجات التعليم

تعتزم الحكومة تحقيق قفزة بالنسبة لترتيب مصر في تقرير التنافسية الدولية، بحيث لا يتخطى الـ ١٣٠ في عام ٢٠١٩، وأن يتحسن بما لا يتجاوز ترتيب الـ ٨٠ في عام ٢٠٢٢. ويتم ذلك من خلال التوسع في دعم مدارس التعليم الأساسي بالبنية التحتية اللازمة للنشاط العلمي والأكاديمي بالمدارس، من معامل، ومكتبات، وتكنولوجيا، ومرافق للأنشطة وخلافه. وتسعى الحكومة لتحسين ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الابتدائي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، بحيث لا يزيد عن الـ (٧٠) عام ٢٠٢٢/٢١ مقارنة بالمركز (١٣٣) عام ٢٠١٩/١٨.

وكذلك، سوف يتم اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحسين ترتيب مصر في المسابقات الدولية، وتميّز نواتج تعلم الرياضيات والعلوم والتكنولوجيا بتطوير المناهج لتكون داعمة تماماً للمتعلمين لإكسابهم مهارات ومعارف وكفايات وخبرات المسابقات الدولية، مع الشروع في إطلاق نظام تعليمي جديد يبدأ من عام ٢٠١٩/١٨ يطبق على طلاب مرحلتي رياض الأطفال والتعليم الأساسي (الصف الأول الابتدائي) وتطوير مناهج السنوات التالية وتنفيذ نظام تقويم إليكتروني على طلاب مرحلة الثانوية العامة يحقق العدالة ويقيس المهارات المعرفية وأثر المعرفة المكتسبة.

وفي هذا الإطار، سوف تقوم الحكومة بتصميم البرامج التعليمية الخاصة بترسيخ ثقافة التنمية المستدامة، وإدماج مبادئ الحفاظ على البيئة في ٧٠٪ على الأقل من المناهج التعليمية عام ٢٠٢٢/٢١.

البرنامج الفرعي الرابع: تطوير التعليم الفني

يُعتبر التعليم الفني من الركائز الأساسية لتخريج العمالة الفنية الماهرة والمدربة والتي تستطيع إمداد سوق العمل بالمهارات الفنية اللازمة خاصةً في قطاع الصناعة. وتستهدف الحكومة تحسين جودة مخرجات التعليم الفني من خلال ما يلي:

(أ) تطوير منظومة جديدة على أسس الجودة العالمية: من خلال إعادة منظومة الحوكمة لمجال التعليم الفني والتدريب المهني، واستكمال تفعيل المجلس التنفيذي للتعليم الفني والتدريب المهني بصفته الجهة المعنية بوضع السياسات والاستراتيجيات الشاملة لمنظومة متكلة للتأهيل والتدريب الفني، بهدف تعظيم الاستفادة من إمكانيات مؤسسات الدولة في مجال التدريب المهني والتي تتجاوز ٨٢٠ مركز تدريب ثابت ومتحرك و١٢٠٠ مدرسة و٢ مليون طالب.

وكذلك بناء منظومة جودة جديدة لضمان جودة مدارس التعليم الفني بإنشاء كيان مستقل تتشارك فيه وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني مع جهة دولية متخصصة في إدارة الجودة والاعتماد الفني (مثل دولة ألمانيا، إيطاليا أو اليابان)، بهدف وضع وإدارة منظومة مستدامة لإدارة الجودة في مدارس التعليم الفني طبقاً للمعايير الدولية، وتطوير المناهج ومواصلة برنامج لدمج ذوي الإعاقة البسيطة داخل التعليم الفني في التخصصات الملائمة.

كما تستهدف الحكومة من خلال هذا البرنامج، تدريب كل معلمي التعليم الفني على برامج معتمدة دولياً، بدلاً من المعدل الحالي البالغ ٤٠٠٠ متدرب سنوياً، والاستجابة لمنظومة قومية لمعلومات سوق العمل، وربط التعليم الفني بالمشروعات القومية والخريطة الاستثمارية للدولة قطاعياً وجغرافياً، حيث من المستهدف إقامة برامج تدريبية لعدد ١٠٠٠ معلم بالتعاون مع الهيئة العربية للتصنيع لدعم مشروع ١٠٠ ألف صوبة زراعية بمختلف محافظات الجمهورية، والتوسع في إنشاء الجامعات التكنولوجية لزيادة مسارات التعليم الجامعي أمام طلاب التعليم الفني.

(ب) تفعيل خطة تحول للمدارس الفنية: بإنشاء وتحويل عدد من المدارس الفنية الحالية أو المدارس المنشأة حديثاً إلى "مدارس للتكنولوجيا التطبيقية"، بحيث يرتفع عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية ليشكل ١٠٪ –٢٠٪ من مدارس التعليم الفني، خلال السنوات الثلاثة الأولى من البرنامج، بالإضافة إلى حصول جميع مدارس التعليم الفني على شهادة الجودة والاعتماد المؤسسي من قبل الهيئة القومية لجودة التعليم والاعتماد.

واستحداث "الفصل الدراسي المشترك بين كل التخصصات في المدارس الفنية"، بهدف تقوية المهارات الأساسية في اللغات والرياضيات والعلوم ومبادئ تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى تعريف الطلاب بمهارات القرن الحادي والعشرين، وتعريفهم بمهن المستقبل لخريج التعليم الفني.

وتستهدف الحكومة كذلك، تعزيز الشراكات الفاعلة مع القطاع الخاص المصري والعالمي من خلال التوسع في برامج، التعليم والتدريب المزدوج المطور، بما يتواكب مع متطلبات الصناعة المحلية وكذلك معايير الأداء الدولية.

ويلخص الملحق رقم (١٦) التكاليف الكلية المقدرة لتنفيذ برامج تطوير التعليم قبل الجامعي موزعة على البرامج المختلفة.

البرنامج الفرعي الخامس: تحسين جودة النظام البحثي والتكنولوجي

يستهدف البرنامج – والبالغ تكلفته حوالي ٩٢٠ مليون جنيه – تأكيد الهوية العلمية للمواطن المصري، من خلال[ملحق رقم (١٧)]:

- استكمال تفعيل خطة العمل القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، والربط بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج والخدمات، وتوجيه البحث نحو التخصّصات ذات الأولوية، مثل الطاقة المتجدّدة وتحلية المياه، والزراعة والغذاء، التخصّصات الدقيقة لعلوم الحياة والعلوم الهندسية والتكنولوجيا النادرة والحديثة.
- إنشاء شبكات علمية متخصّصة ومراكز للتميز العلمي والمعامل المركزية، وتشجيع براءات الاختراع والجهود الابتكارية والموهوبين، وتنمية المهارات المعرفية وإتاحة قواعد البيانات، والتوسع في برامج الجيل القادم، ومكاتب نقل وتسويق التكنولوجيا.
- تطوير نظام البعثات الخارجية، وتحفيز مشاركة العلماء المصريين بالخارج في مجالات البحث العلمي الداعمة للمشروعات التنموية.